

في مجلس السيرة الأسبوعي

فقه الطهارة والصلاة

قام بالإعداد والتصوير:

حمدي عبد الرحيم عبد القادر

حث فضيلة الشيخ محمد الحسن الرضي رواد مجلس السيرة خاصة على الاهتمام بالطهارة ومعرفة أركانها وواجباتها حتى تكون العبادة صحيحة جاء ذلك لدى تقديمه لفضيلة الدكتور الشيخ مبارك إبراهيم التجاني والذي قدم محاضرة قيمة شدة انتباه الحاضرين عن فقه الطهارة تناول فيها الغسل موحياته وكيفيته كما ركز على غسل الميت وكيف يكون وقد ابتدر حديثه بتعريف الغسل ذاكرة أن الغسل يجب على الرجال والنساء جميعاً، وهو غسل الجنابة، ومثله غسل الميت.

وهناك غسل يجب على المرأة فقط وهو غسل الحيض عند انتهاء دورتها الشهرية، وغسل النفاس، بسبب الولادة إذا انقطع الدم عنها. وغسل الجنابة وهو الذي أمر الله تعالى به في كتابه حين قال: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) المائدة: ٦.

وقال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا) النساء: ٤٣.



وقال داوود: لا يجب ما لم ينزل، لحديث: «إنما الماء من الماء».

وبهذا قال عدد من الصحابة المعروفين: منهم عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو سعيد الخدري، رضي الله عنهم، وكل هؤلاء من علماء الصحابة، وهذا ثابت في الصحيحين أو أحدهما.

قال النووي: ثم منهم من رجع إلى موافقة الجمهور، ومنهم من لم يرجع. واحتج من لم يوجب الغسل بغير الإنزال بما رواه البخاري في صحيحه عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه: أنه سأل عثمان بن عفان عن الرجل: يجمع امرأته، ولم يَمْسُ (أي لم ينزل المنى) قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره. وقال عثمان: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال زيد: فسألت عن ذلك: علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وأبي بن كعب: فأمره بذلك. أي أمره أن يتوضأ ويغسل ذكره. وفي رواية للإسماعيلي: فقالوا مثل ذلك، وظاهره: أنهم أفتوه وحدثوه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما حدث عثمان.

كما روى البخاري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن عروة بن الزبير أخبره: أن أبا أيوب (الأنصاري) سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى رجل من الأنصار، فجاء رأسه يقطر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لعلنا أعلناكم!» قال: نعم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أعلت أو أقطعت، فليكن الوضوء» وفي رواية: «فلا غسل عليك، وعلك الوضوء».

ومعنى: أعلت أو أقطعت: أي جامعته ولم تنزل. (يروي: أقطعت وأقطعت). وفي حديث آخر لأبي سعيد: أن أحد الصحابة سأل: يا رسول الله أرايت الرجل يُعجل عن امرأته، ولم يَمْسُ: ماذا عليه؟ قال: «إنما الماء من الماء» ومعناه: لا يجب الغسل بالماء إلا من إنزال الماء الدافق، وهو المنى. وليس بمجرد الإيلاج. وهذه الروايات الصحيحة كلها واضحة صريحة الدلالة على أن الرجل إذا جامع ثم أقطعت أو أكسل ولم ينزل: فلا غسل عليه.

قال الحافظ في (الفتح): وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب (أو أحاديثه) من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل الجماع: منسوخ بما دل عليه بحديثي أبي هريرة وعائشة المذكورين في الباب قبله. واستدل الحافظ على النسخ بما رواه أحمد وغيره عن أبي بن كعب: أن الفتيا التي كانوا يقولون: «الماء من الماء»: رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: رخص بها في أول الإسلام، ثم أمر بالاعتسال بعد. وهذا الحديث وإن صحه ابن خزيمة وابن حبان والإسماعيلي: بين الحافظ أنه معلول، وكذا في طريقه الأخرى عند أبي داوود.

وقد روى البخاري حديثاً صريحاً في ذلك عن أبي بن كعب: أنه قال: يا رسول الله: إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل: قال: يغسل ما مس المرأة

منه، ثم يتوضأ ويصلي. قال أبو عبد الله (أي البخاري): الغسل أحوط، وذلك الأخير، وإنما

بيننا لاختلافهم. وقول البخاري: الغسل أحوط: ظاهر في أنه لا يرى وجوب الغسل عند عدم الإنزال، بل يستحبه من باب الاحتياط. ذلك أن الاختلاف بين الصحابة كبير في هذه القضية، والمختلفون فيها من كبار الصحابة ومن فقهاءهم وعلماهم المعهودين.

وقول الإمام النووي: المسألة اليوم مجمع عليها، ومخالفة داوود لا تقدم في الإجماع عند الجمهور: دعوى غير مسلمة، كيف وقد رأينا قول البخاري: الغسل أحوط ومحاولة بعضهم. كابن العربي. نفي الخلاف: معترض، فإنه مشهور بين الصحابة، ثابت عن جماعة منهم، كما قال في الفتح.

وادعاء بعضهم: كابن القصار. ارتفاع الخلاف بين التابعين: معترض أيضاً، فقد قال به منهم: الأعمش، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وهشام بن عروة، وهو ثابت عنهم بأسانيد صحيحة، كما قال الحافظ.

وروى عبد الرزاق عن عطاء قال: لا تطيب نفسي إذا لم أنزل حتى اغتسل من أجل اختلاف الناس، لأخذنا بالعروة الوثقى.

فهذا أحد فقهاء التابعين بين لنا أن الناس في عهدته مختلفون في المسألة. وقال الشافعي في (الختل) حديث «الماء من الماء» ثابت، لكنه منسوخ، إلى أن قال: فخالفتنا بعض أهل ناحيتنا. يعني من الحجازيين. فقالوا: لا يجب الغسل حتى ينزل. اهـ. قال الحافظ: فعرف بهذا: أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم، لكن الجمهور على إيجاب الغسل، وهو الصواب.

والله أعلم. اهـ.

ومنهجي الذي أرجحه في مثل هذه القضايا الخلافية الكبيرة: ألا نهيل التراب على الخلاف، الثابت، وندعي الإجماع فيما وقع فيه الخلاف، بل يجب أن تظل القضايا الخلافية خلافية، كما يجب أن تظل الإجماعية إجماعية، ولا تحاول أن نحدث فيها خرقاً، لما في الخلاف. عادة من توسعة ورحمة بالأمة، ولا سيما إذا كان الخلاف بهذا الحجم الذي رأيناه بين الصحابة، ثم من بعدهم. وهو يحمل رخصة قد يحتاج الناس إليها في عصرنا، فلا نغلق عليهم باباً للتيسير فتحه الله تعالى.

الموت: ومن موجبات الغسل: الموت. فهذا مما أجمعت عليه الأمة: أن يغسل الميت، ذكرًا كان أم أنثى، كبيرًا أم صغيرًا، إلا من قتل شهيداً في سبيل الله، فيترك على حاله، ويكفن في ثيابه التي استشهد فيها.

وفي الصحيحين عن أم عطية قالت: دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته، فقال: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً، أو أكثر من ذلك. إن رأيتن. بماء وسدر. اجعلن في الأخرى كافوراً، أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتن فاننني...» الحديث.

وغسل الميت من فروض الكفاية على الأحياء، وخصوصاً أهل محليته، وقد أوجب الإسلام غسل الميت وتكفينه، والصلاة عليه، ودفنه في مقابر المسلمين، وكلها فروض كفائية، وسنن

كوضوء الصلاة دون أن يدخل الماء في فمه أو أنفه بل يكتفي بتنظيفهما بخرقه صغيرة مبلولة بالماء

رابعاً- يغسله بالماء وترّاً ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً كحد أقصى ومن حديث أم عطية وفيه قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم للنساء اللاتي يغسلن ابنته: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخرى كافوراً» وفي رواية واجعلن رأسها ثلاثة قرون وفي رواية: «ابدأن بميامينها ومواضع الوضوء منها».

ويغسل الرجل الرجل، والأنتى الأنتى، ويجوز أن يغسل الزوج زوجته والعكس، ويجعل شعر المرأة في وسط رأسها ثلاث ظفائر. قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم لعائشة رضي الله عنها: «ما ضرك لو مت قلبي فقلت عليك فغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك

أما شهيد المعركة في سبيل الله فلا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه بل يدفن في ثيابه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم في قتي أحد: «لا تغسلوهم فإن كل جرح -أو كل دم- يفوح مسكاً يوم القيامة ولم يصل عليهم».

وأما المقتول والمصدوم والمحروق والغريق والذي مات بمرض الطاعون وصاحب الهدم والنفساء ونحوهم فيجب غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم وإن سمي بعضهم شهيداً. وإذا فصل جزء من الميت غسل ووضعت بجانبه. ويتولى الغسل من كان من أهل المعرفة بأحكام الغسل والصلاح والإمانة والرفق.

أما إذا تعذر غسل الميت لعدم وجود الماء أو لكثرة تمرق لحمه بحيث لا يستطيع غسله، فإنه ييم بالتراب، وطريقة التيمم هي أن يضرب شخص ببيده الصعيد الطاهر ضربة واحدة ويسمي ويسح بهما وجه الميت وكفيه أما الجنين الذي سقط من بطن أمه فإنه يغسل ويكفن ويصلى عليه إذا كان قد نفتح فيه الروح - أي بلغ عمره في بطن أمه أربعة أشهر - وإذا كان عمره أقل من ذلك فلا يجب أن يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه كما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح...»

قال النووي رحمه الله: ظاهره أن إرساله - أي المكفون - يكون بعد مائة وعشرين يوماً... واتفق العلماء على أن نفتح الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر.

كيفية تكفين الميت
يكفن في ثلاث لفائف بيض تسبب بعضها فوق بعض ثم يوضع الميت عليها ويجعل معه حنوط وطيب وتلف عليه الأولى فالثانية والثالثة وترتبط للثلاث وتلح في القبر.

أو يكفن في قميص وإزار ولفافة، يليس القميص ويؤثر بالمئزر ثم تلف اللفافة على جميع البدن.

ويجوز تكفين الميت بلغافتين أو لفافة واحدة. أما الشهيد الذي قتل في المعركة في سبيل الله فكفنه ثيابه التي قتل فيها كما تقدم ذكره. ويكفن المحرم لحج أو عمرة في إزاره وردائه ولا يطيب ولا يبخر ولا يغطي رأسه والمرأة إن كانت محرمة كفتت كما يكفن من ليس بمحرم إلا أنها لا تطيب ولا يغطي وجهها ولا كفيها بغير الكفن.

من الأدلة على ذلك: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة» وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم «البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم» وحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً وقصه بغيره ونحن مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو محرم فقال: «اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبين ولا تمسوه طيباً ولا تخمروا رأسه فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً»

وحديث أنس المتقدم «أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدماثهم» وحديث خباب رضي الله عنه في قصة قتل مصعب بن عمير قال قتل يوم أحد فلم نجد شيئاً نكفنه فيه إلا نمره كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه وإذا غطينا رجليه خرج رأسه فأمر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نغطي بها رأسه ونجعل على رجليه من الإنذخ.